

عوامل في آن واحد . وجميع التقديرات التي ظهرت حول حجم الخسائر الاسرائيلية انصبت على تقدير الخسائر في المعدات والاسلحة بمختلف انواعها دون الاخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب الاقتصادية الاخرى والتي تتعلق بمستويات الدخل والانتاج والعمالة الى جانب وضع ميزان المدفوعات وايرادات الدولة وغيرها . وكما جاء في دراسة اسرائيلية حول هذا الموضوع :

« ان تقدير الاكلاف المباشرة للحرب يجب ان يشمل تكلفة اعادة بناء الابنية والمعدات والمهمات الاخرى مدنية وعسكرية الى جانب الهبوط في الانتاج نتيجة لتحريك الموارد البشرية والمادية وكذلك العبء المتزايد على ميزان المدفوعات والاعباء المترتبة على الخزينة نتيجة لزيادة نفقات الدفاع والتعويضات التي تدفع لعائلات الجنود القتلى والجرحى وهبوط العائدات الضريبية نتيجة لهبوط مستويات الدخل والانتاج » (١) .

لا شك ان حرب الخامس من حزيران قد خففت من حجم البطالة الذي وصل الى ١٢٪ من مجموع القوى العاملة قبل الحرب بقليل نتيجة الزيادة الكبيرة التي طرأت على قطاع الانتاج الحرفي بعد ان نجحت اسرائيل في احتلال الضفة الغربية وغزه وسيناء والجولان . كما خففت من حدة مشكلة تعريف بعض سلعها الصناعية خصوصا تلك التي لا تملك خصائص في الجودة والسعر تمكثها من مزاحمة السلع الاميركية والاوربية واليابانية في الاسواق العالمية . لقد وجدت اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة حلولا جاهزة لكثير من مشاكلها الاقتصادية . فهذه المناطق العربية المحتلة تملك خصائص ديمغرافية لا تتوفر في اسرائيل نفسها . فاليد العاملة تتوفر بكثرة وبأجور زهيدة اذا تورنت بالاجور السائدة في اسرائيل ، كما انها تشكل سوقا حيويا لتصرف كثير من السلع والخدمات الاسرائيلية . ولقد ظلت اسرائيل حريصة خلال سنوات الاحتلال على ربط هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي بشكل يمكن هذا الاقتصاد من تحقيق اكبر فائدة ممكنة دون استنزاف اي من مواردها الاقتصادية المتاحة باستثناء طبعاً نفقات الدفاع وحفظ الامن داخل الضفة الغربية وغزة .

لم يمض أكثر من بضعة شهور على انتهاء حرب حزيران حتى بدأت جبهة قناة السويس تسخن تدريجيا اذ بدأت الاثباتات بالمدفعية والطيران بين الجيش المصري والجيش الاسرائيلي وقد ازدادت حدة هذه الاثباتات حتى غدت يومية تقريبا وكانت الخسارة كبيرة بين الجانبين . وفي نفس الوقت بدأ العمل الفدائي نشاطه على نطاق واسع ، انطلقا من قواعده الطبيعية في الاردن لضرب اهداف اقتصادية ومنشآت حيوية في تل ابيب والقدس وحيفا وغيرها من الاماكن في عمق اسرائيل كمصافي البترول ، والمعامل الكيماوية ، ومعامل الورق وغيرها من الصناعات . وكانت السلطات الاسرائيلية تحاول دوما اخفاء الخسائر البشرية وكذلك المادية والتقليل من اهميتها حتى لا تهبط معنويات السكان في اسرائيل ، كما انها كانت تعزو معظم هذه العمليات الى حوادث طارئة داخل المعامل حتى لا تعترف علانية بأي عمل ناجح للفدائيين العرب .

لقد قلبت هذه التطورات امال وتوقعات اسرائيل رأسا على عقب . فقد كانت الحكومة الاسرائيلية تأمل في ان النصر العسكري السريع الذي حققته اسرائيل سيؤدي الى توقيع اتفاقيات سلام مع الدول العربية المجاورة على اساس الشروط الاسرائيلية التي تنهي حالة الحرب وتفتح الاسواق العربية على مصراعيها امام الانتاج الاسرائيلي وانهاء عزلة سياسية واقتصادية دامت عشرين عاما . ان ظروف ومعطيات ونمط النشاط الصناعي في اسرائيل يجعل الاسواق العربية المجاورة المكان الامثل